العدد 86 . دجنبر . 2025

مجلة الباحث

للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية

Researcher's journal

Pour les études et recherches juridiques et les sciences humaines

مجلة علمية محكمة تعنى بنشـــر الأبحاث والدراسات العلمية في مجال الدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية

مدير المجلة . الأستاذ محمد القاسمي

رئيس التحرير. الأستاذ جعفر القاسمي

دراسات وأبحاث قانونية واقتصادية باللغة العربية

- القانون الدولي الجنائي بين الاطار القانوني والبعد السياسي: جريمة الإبادة الجماعية في غزة ..... الدكتور محمد المجاهد
- الأسباب الإرادية لإنهاء الدعوى(الوساطة نموذجا) ..... الدكتورة مريم الصالحي
- دور الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة ..... الدكتور أ. عبدالسلام جمعة عوض حمد
- مبدا المساواة بين الدوائر الانتخابية: الوضع القانوني ورقابة القضاء الدستوري –دراسة مقارنة ..... الدكتور بدر الباز
- إصلاح التعليم بالمغرب: بين محدودية تدخل التكنوقراط وإشكاليات التشريع المدرسي ..... جمال فوزي
- البلوك تشين كآلية لتطوير الاقتصاد وضمان أمن البيانات الشخصية في العصر الرقمي ..... عادل حيمدي
- المركز القانوني للجنين ..... الدكتور رشيد الزعيم
- التحقيق الإداري كآلية لحماية الموظف العام – دراسة مقارنة في التشريعات العربية ..... ايمان يوسف صبرة و دعاء فوزي أبو نجا
- تأهيل الجماعات الترابية بالمغرب: متطلبات الانتقال من التدبير الإداري ..... حياة العريش و عبد اللطيف ازبور
- تجريد مساطر الصفقات العمومية من الصفة المادية كآلية لنشأة العقد الإلكتروني للصفقة العمومية ..... محمد الساخي
- تحولات التعليم العالي بالمغرب بين منطق الإصلاح وإكراهات الواقع ..... إدريسي أزمي فاروق
- جريمة تزوير المحررات الالكترونية وفق المقاربة المغربية والدولية ..... خالد سلام مسروجه
- دور الجامعة المغربية في تشكيل الوعي السياسي للنساء ..... محمد مرغيش
- السلطة التقديرية للقاضي في تقدير المصلحة الأسرية بين النص والاجتهاد ..... محمد أبو عمر
- إدارة التنوع الديني في دول الخليج: بين الانفتاح الاقتصادي والضبط الاجتماعي – الامارات والبحرين أنموذجا ..... هدى مرجان غازي مرجان الجاسم
- النظم الانتخابية والديمقراطية التمثيلية ..... وبدة محمد

دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والشرعية باللغة العربية

- المصطلح الصوفي وبناء الهويّة الروحية: قراءة تأويلية في زمن التحوّل القيمي ..... الدكتور محمد العزيز بن زاكور
- توظيف تقنيات الذّكاء الاصطناعيّ في تنمية المفردات اللغويّة لدى متعلّمي العربيّة من النّاطقين بغيرها ..... د. محمّد يونس هاني
- التفاعل بين العُقَد النفسية والضغوط الاجتماعية لدى الموظفين المصابين بالعقم وأثره على كفاءة الأداء الوظيفي ..... الدكتورة رانيا محمد عطية الهشلمون
- الاستعارة في الكتاب المدرسي بالتعليم الثانوي التأهيلي – نحو بديل لساني تطبيقي (الديداكتيك واللسانيات التطبيقية) ..... الدكتور معاد اهليل
- التحول الرقمي وتمكين المجتمعات المحلية في الأردن: دراسة تحليلية ..... الدكتور زياد جلال الحنفي
- التكامل المعرفي بين علوم اللغة العربية والعلم بمقاصد الشريعة وأثره في أهلية الاجتهاد عند الشاطبي ..... الدكتور عبد المالك السليماني
- تشكل الجمع في الخطاب القرآني بين البنية والسياق ..... الدكتور اسماعيل باب حمين
- اللسانيات: من البنية إلى الوظيفة" ..... الدكتورة زهراء تود
- إيميلي كيين (Emily Keene) الإنجليزية زوجة شريف وزان ..... الدكتورة غزلان بن صوفية
- الإعجاز القرآني وجهود العلماء المسلمين في تطوّره ..... أ.د. حيدر محمد هناء الشلاه
- ترك ظاهر الحديث لمخالفة عمل أهل المدينة، دراسة تطبيقية ..... الدكتور السالك فال ألمين سيد أحمد النكه
- تعييرية القبيح: شعريّة الغضب ..... الدكتور حسيب النّومية
- محاورات الظل والضوء والهوية في بورتريهات الفنان علي رضا سعيد ..... الدكتور عبد الله الحزقي
- التنمر المدرسي وعلاقته ببعض المتغيرات الديمغرافية – دراسة نفسية مقارنة ..... الدكتورة منى محمد مصلح الميري
- عدة المطلقة والمُتَوفَّى عنها زوجها: مقاربة بين القرآن والإعجاز العلمي ..... الدكتور محمد الصالح حرشاني
- مدرسة القيروان الروحية: من الزهد إلى التّصوف(قراءة في مسارات التّطور ورمزيات التجربة) ..... الدكتور محمّد بوهاها
- مقاطع الريلز ومضامينها العقدية ..... سلطان بن خلفان بن عبدالله الهادي
- دمج الذكاء الاصطناعي في تعليم الفنون: تحديات الواقع الفلسطيني وفرص تطوير المناهج الإبداعية ..... الدكتور أحمد محمد أحمد أولاد محمد
- الحديد بين الترويض والجمال: نحو قراءة استيطيقية لمادّة تتشكّل في النّحت التّونسي المعاصر ..... الدكتور أحمد نصري
- الانضباط ثقافة (انضباط الطالبات بالمدارس ومعالجة ظاهرة الغياب) ..... الأستاذة فوزية سعد محمد القرني
- التحولات في الوضعية القانونية والاجتماعية ليهود المغرب ..... مبارك توكي
- لا نسخ إلا إذا تعذر الجمع بين الدليلين–دراسة أصولية تطبيقية ..... طارق شطاطي
- مقاربة تحليلية لنظرية اللسانيات وأسسها المعرفية للدكتور عبد السلام المسدي والتواصل اللساني والشعرية للدكتور الطاهر بومزبر ..... الأستاذة زهراء تود
- تخصيص عام القرآن بعمل أهل المدينة عند الإمام مالك من خلال كتابه الموطأ، دراسة تطبيقية ..... الدكتور السالك فال ألمين سيد أحمد النكه

دراسات وأبحاث متنوعة باللغة الفرنسية والإنجليزية والاسبانية

- De la méthodologie aux techniques de traduction : approche théorique et pratique entre le français et l'arabe ..... DR. Ateib Mohamed Ali Akilha
- Renouveau de l'Intelligence Artificielle : Maturité technique ou tournant épistémologique ? ..... Ismail JELLOULI
- LES ASSURANCES CONSTRUCTION ..... Dr BELMAATI MOUNIA - Dr AQABLI Mhamed
- Gestion du Risque de Crédit dans les Banques Islamiques en Mauritanie ..... Naha Mohamed Moustapha
- Exploring Students and Teachers' Perceptions of AI in English Language Learning: Benefits, Concerns, and Ethical Considerations ..... Fatima-Zahra Derouach ...
- Arbitrage vs. Justice Ordinaire : Décisions Complexes et Considérations Pratiques ..... HATIM HAQI
- L'Économie Sociale et Solidaire au Service du Paiement des Services Écosystémiques ..... Youssef EL-BAZ
- La discorde conjugale : fondements juridiques et régime procédural ..... Selma CHRAIBI
- Le Plea-Bargaining et son impact sur la justice pénale : vers une intégration contextualisée dans le système juridique marocain ..... Hassan AIT GOUAHMANE
- Terres collectives et inégalité de genre : mouvement revendicatif social des femmes soulaliyates au Maroc ..... WISSAL SADKI
- The Impact of Artificial Intelligence Techniques on the Quality of Professional Auditing Performance ..... Sultan Hassan Mohammed Ahmed Al-Halemi

رقم ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني- ملف صحافة 2024/01 مطبعة دار القلم . الرباط

FCB- majalatlbahit Majalatlbahit2017@gmail.com www.allbahit.com

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

بسم الله الرحمان الرحيم

(يرفعِ اللهُ الذِين آمنوا مِنكُم والذِين أوتوا العِلم
درجاتٍ واللهُ بِما تعملون خبِير)

صدق الله العظيم

الآية الحادية عشر(11) من سورة المجادلة

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

- **عنوان الإصدار:** مجلة الباحث العلمية
- **مسؤولا المجلة:** ذ محمد القاسمي /مدير النشر/ ذ جعفر القاسمي /رئيس التحرير/
- **مجال الاشتغال:** نشر المقالات العلمية والأوراق البحثية
- **التخصص:** الدراسات والأبحاث في العلوم القانونية والإقتصادية والإنسانية والشرعية
- **دعامة النشر:** ورقي /مؤلفات جماعية متخصصة/ رقمي / أعداد ذات المواضيع المتنوعة/
- **الناشرين في المجال الورقي:** دار الأفاق، دار القلم، دار الأمنية، المطبعة الأرومتوسطية...
- **الناشرين في المجال الرقمي:** موقع الباحث /الناشر الرسمي/، المكتبة الوطنية، دار المنظومة،...إلخ
- **الإيداع القانوني - ملف صحافة:** 2024/01
- **الرقم الدولي المعياري للدورية:** ISSN: 3009-5611
- **للتواصل مع المجلة:** MAJALATLBAHIT2017@GMAIL.COM – 212 771394949
- **المطبعة:** دار القلم للطباعة والنشر . الرباط
- **الطبعة الخاصة بالعدد:** الأولى
- **الموسم العلمي:** 2025-2026
- **الموقع الإلكتروني الرسمي:** WWW.ALLBAHIT.COM

جميع الحقوق محفوظة للناشر وللمجلة ©

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

مجلة الباحث

للدراسات والأبحاث القانونية والعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث في مجال العلوم الإنسانية والشرعية والقانونية والإقتصادية

مسؤولا المجلة:

المدير المسؤول: ذ محمد القاسمي	رئيس التحرير: ذ جعفر القاسمي
عضو نادي قضاة المغرب	محامي بهيئة المحامين بالرباط

اللجنة العلمية:

الأعضاء من داخل المملكة المغربية:

▪ الدكتور يونس الزهري	▪ الدكتورة حليمة المغاري	▪ الدكتور سميرأيت أرجدال	▪ د عبد اللطيف الشنتوف
▪ د العابد العمراني الميلودي	▪ الدكتور خليد ربيع الحسني الإدريسي	▪ الدكتور أمين أعزان	▪ الدكتورة سعاد منظر
▪ الدكتور حمزة عبد المهيمن	▪ الدكتور المصطفى طايل	▪ الدكتور محمد لكريني	▪ الدكتور خالد صالح
▪ الدكتورة لطيفة العمراني	▪ الدكتورةأمينة رضوان	▪ الدكتور أنس سعدون	▪ الدكتورة اسلام أخياظ
▪ الدكتور عادل ازرقان	▪ الدكتور الشرقاوي القرقار	▪ د عبد الرحيم عمامو	▪ الدكتور مصطفى ميمون
▪ الدكتورة فدوى المسعودي	▪ الدكتور خالد الحمدوني	▪ د عبد الحميد عدنان	▪ الدكتور مليح عابدي
▪ الدكتورة لبنى أخياظ	▪ الدكتور صالح أيت داحماد	▪ الدكتور حميد النهري	▪ د المصطفى المرابط
▪ الدكتور الطيبي محمود	▪ الدكتور حميد ايت الحيان	▪ الدكتور فريد خيرالدين	▪ د موحى اوسيدي اعمر
▪ الدكتورة حسنة أمهاوش	▪ الدكتور نورالدين لعروبي	▪ دة لالة إكرام العلمي	▪ الدكتور يونس نفيد
▪ الدكتور ياسير بوكلاطة	▪ الدكتور محمد محاسيني	▪ الدكتور حكيم التوزاني	▪ الدكتور يوسف بن هيبة
▪ الدكتور الحسين الزباخ	▪ د عبد العالي ايت بلحاج	▪ الدكتور محمد ختام	▪ الدكتورة مريم بوطاهر
▪ الدكتور محمد المبطول	▪ الدكتور زهير لعميم	▪ د نورالدين السعداني	▪ الدكتور فيصل كرمات
▪ الدكتورة لبنى أخياظ	▪ الدكتور عمر بوراس	▪ د محمد علي حيداس	▪ الدكتور محمد بومديان
▪ الدكتورة نادية النحلي	▪ الدكتور عبد المولى بن أشبيبة	▪ الدكتور رضوان العنبي	▪ د نورالدين السعداني
▪ الدكتور يونس الصالحي	▪ الدكتور عبد العلي عدنان	▪ الدكتور عثيق السعيد	▪ الدكتور خالد هيدان
▪ الدكتور عزالدين رماش	▪ الدكتور مصطفى المرابط	▪ الدكتور ابراهيم أشويعر	▪ الدكتور عثمان حطربوش
▪ الدكتور سعيد بلغريب	▪ الدكتور سعيد شكاك	▪ الدكتورة سهام صبري	▪ الدكتور علي دومي
▪ الدكتور محمد بولغالغ	▪ الدكتور هشام أزكار	▪ د عبد الواحد الدافي	▪ الدكتور نبيل بلمكي
▪ الدكتور عبد المالك بلالة	▪ الدكتور ابتسام النوري	▪ **د عبد الحي الحسني**	▪ الدكتور عبد الله الرازقي
▪ الدكتور محمد بنسعيد	▪ الدكتور محمد مسعف	▪ الدكتورة ليلى الضالع	▪ د عبد الرحيم اسوس
▪ الدكتور عدنان عبد العلي	▪ الدكتور رضوان الطريبق	▪ الدكتورة سامية رماش	▪ الدكتور جاد الله الإدريسي
▪ الدكتور محسن الشليحي	▪ الدكتور الهومات ياسين	▪ د الحبيب العطشان	▪ الدكتورة وئام بوشركة
▪ الدكتور عبد اللطيف أكدي	▪ الدكتورة تورية بوستة	▪ الدكتورة مليكة الزويع	▪ الدكتور عمر الخضر
▪ الدكتورة يسيرة الشنواني	▪ د حميد ايت علي او الحاج	▪ الدكتور كريم احليحل	▪ الدكتور هشام بندرقاوي
▪ الدكتورة فاتن حديود	▪ الدكتور عصام ازمي	▪ الدكتور جواد خربوش	▪ الدكتورة سارة الطاهري
▪ الدكتور محمد المقريني	▪ الدكتورة مريم زان	▪ الدكتورة عفيفة بلعيد	▪ الدكتور محمد البداوي
▪ الدكتور محمد لفريخي	▪ الدكتورة حنان مغيزو	▪ د إسماعيل الرزاوي	▪ الدكتور محمد بهدان
▪ **الدكتور رضوان البوري**	▪ الدكتورة الأمين زهرة	▪ **الدكتورة سارة بنباهة**	▪ **دة حسنة الرحموني**

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

▪ الدكتور أناس الشاوني	▪ د يوسف تملكوتان	▪ الدكتور يونس مليح	▪ الدكتور حسن أهويو
▪ الدكتور عامر مراد	▪ الدكتورة سعاد منظر	▪ الدكتور يوسف كبيطي	▪ الدكتور أديب حمديني
▪ الدكتور محمد مهداوي	▪ الدكتورة نوال فقير	▪ د مصطفى بوهرو	▪ الدكتورة سلوى شكري
▪ الدكتور مزغري محمد	▪ د الخنشولي هشام	▪ الدكتورة عزيزة بن قادة	▪ الدكتور أشخلف عبد الله
▪ الدكتور قاسم لعويمري	▪ الدكتور الدجالي أيوب	▪ د العقاوي عبد العالي	▪ الدكتورة وفاء رزوق
▪ الدكتورة لمياء أبيدار	▪ د عبد الحكيم عرني	▪ الدكتور حسان بيشا	▪ د عزالدين المنصوري
▪ الدكتورة فدوى بوزكري	▪ الدكتورة نجاة الحافضي	▪ الدكتورة كوثر رغوي	▪ الدكتور رضوان سفراوي
▪ الدكتورة نجوى غميجة	▪ د عبد الله ايت الطالب	▪ الدكتور محمد أشقير	▪ الدكتور عنان عباسي
▪ الدكتور محمد عطيف	▪ الدكتور رشيد لمقدم	▪ الدكتور عماد المرنيسي	▪ الدكتور الخياري معاذ
▪ الدكتورة بسمة بلحمرة	▪ الدكتور فحفوحي محمد	▪ الدكتور جواد حنجير	▪ الدكتور يونس باعدي
▪ الدكتورة سلم لمباركي	▪ الدكتور سعد بهتي	▪ د مصطفى مخروط	▪ الدكتورة إلهام ماموني
▪ الدكتور هشام العوفي	▪ الدكتور نبيل سديري	▪ الدكتورة زينب قرواني	▪ د ادريس السبعاوي
▪ الدكتور الكبير ريحاني	▪ الدكتورة لبنى الحيمر	▪ د عبد الأحد البرينصي	▪ د عبد العالي مغشيش
▪ الدكتورة كوثر الهيدك	▪ الدكتور عادل راجع	▪ د عبد اللطيف لمزرع	▪ الدكتور قندسي عبد النور
▪ الدكتورة سمية رفاش	▪ الدكتورة غزلان بوعبدلي	▪ الدكتورة كوثر هيلالي	▪ د محمد علي امدغري
▪ د حميد ايت الحيان	▪ دة سلمى الحسني السباعي	▪ الدكتور أنوار بوهلال	▪ الدكتورة سميرة خزرون
▪ الدكتورة ازوكاغ لوبنة	▪ الدكتور محمد لكيحال	▪ د عبد الفتاح التيجاني	▪ الدكتورة ايمان المهاجر
▪ د عبدالعالي المزواري	▪ الدكتورة صباح بلحيمر	▪ د عبد الفتاح الحمومي	▪ د المصطفى السعيدي
▪ الدكتور محمد البابيي	▪ الدكتور طه الهبوز	▪ دة السمغوني الهام	▪ الدكتورة لبنى مساعف
▪ الدكتور سيان مشرف	▪ الدكتور عسري يوسف	▪ الدكتورة أسماء وردي	▪ الدكتور عمر أبو مريم
▪ الدكتورة سعاد الفحصي	▪ الدكتور الطيب الشارف	▪ د مجد عبد المنعم	▪ الدكتور التزاني نور الدين
▪ الدكتور الداه سيدي محمد	▪ الدكتور اسماعيل الوفى	▪ الدكتور حسن الأطرش	▪ الدكتورة ثورية كطاي
▪ الدكتورة نورة الصالحي	▪ الدكتور ابراهيم عزيزي	▪ الدكتورة رشيدة بوكرامي	▪ الدكتور ميلود حاجب
▪ دة أسماء يعقوبي خبيزة	▪ الدكتور إبراهيم بنمني	▪ الدكتورة لوبنا نقاشي	▪ الدكتور محمد شكاك
▪ الدكتور توفيق عطيفي	▪ الدكتورة هاجر بن اصبيح	▪ الدكتورة لمياء سهران	▪ الدكتور محمد العوداتي
▪ الدكتورة إكرام القبابي	▪ دة كوثر الروكاني المرزوقي	▪ الدكتورة هند اليونسي	▪ الدكتورة منال لقرع
▪ الدكتورة منى جباري	▪ الدكتور سامي دقاقي	▪ د عبد الرحيم ملوكي	▪ الدكتور عزيز بوقنطار
▪ الدكتور مراد شفيق	▪ الدكتورة لطيفة لمسيلة	▪ الدكتورة دنيا تامري	▪ الدكتورة لطيفة الهيتمي
▪ الدكتورة الرزيق للازهور	▪ الدكتورة سومية حكيم	▪ الدكتورة سعيدة حليمي	▪ الدكتور محمد ضريف
▪ الدكتور بلال المويني	▪ الدكتورة رداد شملال	▪ الدكتور المنوالي فتح الله	▪ الدكتور عبد الله اغزف
▪ الدكتور عبد الكامل اوزال	▪ الدكتورة أسماء الدومي	▪ الدكتور نبيل خرشي	▪ الدكتور محمد عزوزي
▪ الدكتورة منال بادل	▪ الدكتور مصطفى البصراوي	▪ الدكتور عمر بنسعيد	▪ الدكتور توفيق عورة
▪ الدكتور حسن بوصبر	▪ الدكتور رشيد العمارتي	▪ الدكتورة نادية العساوي	▪ الدكتورة فتيحة النكادي
▪ الدكتور حكيم نحال	▪ الدكتورة غزلان بوسي	▪ الدكتور محمد الخلوفي	▪ الدكتور محمد زيار
▪ الدكتور إبراهيم السهول	▪ الدكتور محمد أمين ناجي	▪ د إسماعيل بنسعيد	▪ الدكتور كمال بروحو
▪ الدكتورة نجلاء لعواج	▪ الدكتورة زينب حميدي	▪ دة هناء الرغيوي الحمزاوي	▪ الدكتور حجي عبد الحق
▪ الدكتور المصطفى شوكري	▪ الدكتور بدر بوخلوف	▪ الدكتورة إيمان ناجح	▪ الدكتور مبارك قاسم

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

▪ الدكتور أشرف نزهي	▪ الدكتور سليمان اشتوي	▪ الدكتور رشيد خبي	▪ الدكتورة مريم ازايا
▪ د عبد العزيز لعبيدي	▪ الدكتورة الكوطيط سلوى	▪ الدكتور حمزة لعروسي	▪ د فؤاد المستفيد

الأعضاء من باقي الأقطار العربية:

▪ د محمد عبد الجليل (موريتانيا)	▪ د عبدالرازق وهبه سيد (السعودية)	▪ د عمر موسى جعفر (العراق)
▪ د أحمد عبد المنعم القاصي (مصر)	▪ د محمد أحمد سعيد (اليمن)	▪ دة سنية النوالي (تونس)
▪ د مثيم منفي كظم العميدي (العراق)	▪ د همام القوصي (فلسطين)	▪ د محمد شكار (موريتانيا)
▪ د محمد المصطفى (موريتانيا)	▪ دة رجاء حسين عبد الأمير (العراق)	▪ د محمد زياد جرادات (فلسطين)
▪ د أحمد جبريل العويطي (فلسطين)	▪ د عبد الله المحرمي (عمان)	▪ دة زينب رياض جبر (العراق)
▪ د الشيخ سيداتي أحمدو (موريتانيا)	▪ د علي احمد محمد سعيد (اليمن)	▪ د محمد ولد الحسن (موريتانيا)
▪ د محمد احمد عبد الله (السودان)	▪ د أشرف محمد أبو الرب (فلسطين)	▪ د عمر عبدالله عمر أمبارك (ليبيا)
▪ د أحمد إبراهيم أحمد بلل (الأردن)	▪ دة صفاء شكور عباس الزندي (العراق)	▪ د. محمد يحظيه (موريتانيا)
▪ د علي الدوه (موريتانيا)	▪ د. محمد أكرم أحمد بركات (فلسطين)	▪ د صالح محمد هارون (السودان)
▪ **د. لقاء خليل اسماعيل يحيى الغزالي**	▪ دة. ريم محمد طيب حامد الحفوظي	▪

لجنة التنقيح والمراجعة اللغوية والنشر:

▪ ذة حليمة عبد الرمى (باحثة في القانون)	▪ ذ عبد العزيز البعلي (باحث دكتوراه)	▪ ذ عبد الرزاق الجباري (مؤلف)
▪ ذ سناء بن سيدي (باحث قانونية)	▪ ذ محمد أمين اسماعيلي (مدير مجلة)	▪ ذة سناء ارشوق (باحثة دكتوراه)
▪ ذ. بدر الحيمودي (باحث دكتوراه)	▪ ذ صفاء خلوقي (باحثة دكتوراه)	▪ ذ. هشام اوهي (محامي متمرن)
▪ ذ عماد أكضيض (باحث دكتوراه)	▪ ذ **عبد الله اسعيد** (باحث دكتوراه)	▪ أسماء اليوسفي (باحثة في القانون)
▪ ذ زكرياء القاسمي (رئيس مصلحة)	▪ ذ أنور السدات الحمري (باحث دكتوراه)	▪ حياة القسوري (باحثة قانونية)
▪ ذة. بشرى واعراب (باحثة دكتوراه)	▪ ذة حليمة أكشو (باحث دكتوراه)	▪ ذ أيوب الوانبي (محامي متمرن)
▪ ذ عبد الصمد بولحية (باحث قانوني)	▪ ذ سعيد شرو (باحث قانوني)	▪ ذ. عبد الرحيم شنكاو (باحث دكتوراه)

اعتمادات المجلة وتصنيفاتها العلمية:

تم التصريح القانوني للمجلة سنة 2017 بالمكتبة الوطنية – المغرب	معتمدة من المعهد الوطني للإعلام العلمي والتقني IMIST – المغرب
حاصلة على الرقم الدولي المعياري للدوريات ISSN – بفرنسا	حاصلة على وصل إيداع أعداد ورقية بالمكتبة الوطنية D L – الرباط
معتمدة من قاعدة معامل التأثير والاستشهادات المراجعية العربي (Arcif)	معتمدة من قاعدة معامل التأثير العربي Arab Impact Factor
معتمدة من قاعدة البيانات العربية "معرفة" Maarifa – الأردن	معتمدة من دار المنظومة العربية لقواعد البيانات Mandomah – السعودية
معتمدة من قاعدة البيانات (manhal) للمصنفات العلمية	تم الإيداع القانون للمجلة لدى النيابة العامة بالمحكمة
في طور الاعتماد من منظمة SCRIP لتصنيف المجلات العلمية	في طور الاعتماد من منظمة isi indexing للأرشفة الدولية

الطبعة الأولى للعدد

DAR AL QALAM AD Impression - Edition - Diffusion

دار القلم للطباعة والنشر
الرباط - المغرب

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

الدكتور زياد جلال الحنفي
كلية لندن الجامعية – المملكة المتحدة

التحول الرقمي وتمكين المجتمعات المحلية في الأردن: دراسة تحليلية

Digital Transformation and Empowerment of Local Communities in Jordan: An Analytical Study

الملخص:

يشهد العالم اليوم تسارعًا غير مسبوق في وتيرة التحول الرقمي، الذي تجاوز البعد التقني ليصبح منظومة متكاملة تعيد تشكيل العلاقات بين الأفراد والمؤسسات والمجتمعات. لم يعد التحول الرقمي مجرد خيارٍ إداري أو تحديثٍ تقني، بل أصبح عنصرًا حاسمًا في تمكين المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التحول الرقمي وتمكين المجتمعات المحلية في الأردن، في ضوء التطورات الحكومية والمبادرات الوطنية التي تسعى إلى بناء اقتصاد رقمي ومجتمع معرفي. تعتمد الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل الوثائق والتقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تبيّن نتائج الدراسة أن التحول الرقمي في الأردن يُعدّ أحد محركات التنمية الحديثة، و أنه أسهم في تعزيز الشمول المالي والخدمات الحكومية الإلكترونية والتعليم الرقمي وريادة الأعمال. غير أن أثره على المجتمعات المحلية ما زال متفاوتًا، نتيجة الفجوات الجغرافية والاجتماعية وضعف الثقافة الرقمية في بعض المحافظات .خلصت الدراسة إلى أن التمكين الرقمي لا يتحقق فقط عبر نشر التكنولوجيا، بل من خلال بناء بيئة مجتمعية قادرة على توظيفها في التعليم والإنتاج والمشاركة، وهو ما يستلزم تكامل الجهود الحكومية والأهلية والتعليمية ضمن رؤية وطنية شاملة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى بناء تصور متكامل يربط التحول الرقمي بالتمكين المجتمعي المستدام، من خلال تعزيز المشاركة المحلية وتكافؤ الفرص الرقمية، بما ينسجم مع رؤية الأردن 2030 للتنمية والعدالة الرقمية. الكلمات المفتاحية :التحول الرقمي، التنمية المجتمعية، التمكين، الأردن، العدالة الرقمية.

Abstract

This analytical research examines the relationship between digital transformation and community empowerment in Jordan. It explores how digital initiatives, infrastructure readiness, and human capacity development contribute to local community development. Using a descriptive analytical approach, the study analyzes official reports and global references. Findings indicate that digital transformation acts as a key enabler for social inclusion and development; however,

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

its impact remains uneven across regions. The study concludes that achieving effective digital empowerment requires integrating technology with education, local governance, and community awareness programs to ensure equitable digital access and sustainable development.

The study emphasizes that digital transformation must be aligned with social justice and local participation, ensuring that no community is left behind in Jordan's Vision 2030 for sustainable digital inclusion.

Keywords: Digital Transformation, Community Empowerment, Jordan, Social Inclusion, E-Government.

1 - المقدمة:

يشكل التحول الرقمي اليوم ظاهرة عالمية عابرة للحدود، ترتبط مباشرة بمسارات التنمية الشاملة التي تسعى الدول إلى تحقيقها. وفي هذا السياق، يُعد الأردن من الدول العربية التي تبنت مبكرًا سياسة وطنية للتحول الرقمي، تمثّلت في "الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2020–2025"، والتي تهدف إلى رفع كفاءة الخدمات الحكومية، وتعزيز الاقتصاد الرقمي، وتمكين المواطنين من الاستفادة من التكنولوجيا في حياتهم اليومية.

ومع أن مفهوم التحول الرقمي في بدايته ارتبط بتحسين الأداء الإداري وتطوير الخدمات الإلكترونية، فإن المفهوم تطوّر في السنوات الأخيرة ليشمل أبعادًا اجتماعية وتنموية أعمق، ترتبط بتمكين المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على المساهمة في التنمية المستدامة. من هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل أثر التحول الرقمي على تمكين المجتمعات المحلية في الأردن، من منظور أكاديمي تحليلي بحت، مع التركيز على الأطر المؤسسية والمجتمعية والسياسات العامة ذات الصلة.

تتناول الدراسة عدة محاور مترابطة تشمل: تحليل المفاهيم النظرية للتحول الرقمي والتمكين المجتمعي، ودراسة واقع الأردن في هذا المجال، وتحديد أبرز التحديات والفرص، وصولًا إلى صياغة مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في توجيه الجهود الوطنية نحو تحقيق تمكين رقمي شامل ومستدام.

2 - مشكلة الدراسة وأسئلتها

رغم ما حققته المملكة الأردنية الهاشمية من إنجازات ملموسة في مجالات التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية، إلا أن الاستفادة من هذا التحول لم تكن متكافئة على مستوى المحافظات والمناطق المحلية. تظهر بعض الدراسات أن هناك فجوة رقمية واضحة بين المدن الكبرى (عمّان، إربد، الزرقاء) والمناطق الطرفية أو الريفية، سواء من حيث توفر البنية التحتية أو الوعي التقني أو القدرة على الوصول إلى الخدمات الرقمية.

من هنا تبرز مشكلة هذه الدراسة في التساؤل المحوري الآتي:

إلى أي مدى يسهم التحول الرقمي في تمكين المجتمعات المحلية في الأردن؟

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

ويتفرع عنه عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما مدى جاهزية البنية التحتية الرقمية للمجتمعات المحلية الأردنية؟
2. كيف تسهم السياسات الحكومية في دعم التمكين الرقمي المحلي؟
3. ما أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية في توظيف التكنولوجيا لخدمة التنمية؟
4. ما مدى انعكاس التحول الرقمي على مؤشرات التمكين الاجتماعي والاقتصادي؟
5. ما الإجراءات الكفيلة بتحقيق عدالة رقمية تضمن استفادة جميع فئات المجتمع؟

3 - أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة التي تندرج ضمن الإطار العام لفهم العلاقة بين التحول الرقمي وتمكين المجتمعات المحلية في الأردن. تتمثل أبرز الأهداف فيما يلي:

1. تحليل و اقع التحول الرقمي في الأردن من منظور تنموي شامل، يربط بين التطور التقني والعدالة الاجتماعية.
2. تحديد العوامل المؤثرة في التمكين الرقمي للمجتمعات المحلية، بما في ذلك البنية التحتية، والمهارات الرقمية، والحوكمة الرشيدة.
3. استكشاف دور السياسات الحكومية والمؤسسات الوطنية في بناء بيئة داعمة للتحول الرقمي المحلي.
4. تقييم العلاقة بين التحول الرقمي والتنمية المجتمعية في ضوء التجارب الأردنية والعربية المقارنة.
5. اقتراح مجموعة من السياسات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تحقيق تمكين رقمي فعّال ومستدام على المستوى المحلي.

4 - أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعًا حديثًا يتقاطع فيه البعد التقني مع البعد الاجتماعي، وهو ما يجعلها ذات قيمة علمية وتطبيقية في الوقت ذاته. فمن الناحية النظرية، تساهم الدراسة في توسيع الإطار المفاهيمي للتمكين الرقمي وربطه بالتنمية المجتمعية، من خلال تحليل التجربة الأردنية كنموذج عربي ناشئ في مجال التحول الرقمي. أما من الناحية التطبيقية، فإنها تساعد صناع القرار والمؤسسات المحلية على فهم طبيعة العلاقة بين الرقمنة والتنمية المحلية، وتحديد الفرص والتحديات المرتبطة بها.

وتتجلى أهمية الدراسة أيضًا في كونها تعزز الاتجاه البحثي الذي ينادي بضرورة الانتقال من "التحول التقني" إلى "التحول المجتمعي"، أي من استخدام التكنولوجيا كأداة إلى توظيفها كقيمة مضافة في بناء الإنسان وتمكينه اجتماعيًا و اقتصاديًا.كما تقدم الدراسة رؤية متكاملة يمكن الاستفادة منها في تطوير سياسات وطنية للتنمية الرقمية تراعي خصوصيات المجتمع الأردني من حيث التركيبة السكانية، ومستوى التعليم، والبنية التحتية، وو اقع المحافظات.

الدراسات السابقة

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

تُظهر مراجعة الأدبيات الأكاديمية وجود اهتمام متزايد بموضوع التحول الرقمي في المنطقة العربية، غير أن أغلب الدراسات ركّزت على الجوانب الحكومية والإدارية دون التوسع في تحليل أثره على المجتمعات المحلية.ومن أبرز الدراسات ذات الصلة:

1. دراسة Castells (2010) التي تناولت مفهوم المجتمع الشبكي، موضحةً أن التحول الرقمي يعيد تشكيل البنية الاجتماعية ويغيّر آليات إنتاج المعرفة وتوزيعها.
2. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023) الذي ركّز على التحول الرقمي في الدول العربية باعتباره أداة للتنمية، مع الإشارة إلى أن نجاحه يعتمد على بناء القدرات البشرية المحلية.
3. دراسة المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا (2022) التي ربطت بين التحول الرقمي والتنمية المستدامة في الأردن، مؤكدةً أن التحديات الأساسية تكمن في الفجوة التقنية بين المناطق الحضرية والريفية.
4. دراسة وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (2023) التي تناولت الأداء المؤسسي للتحول الرقمي الحكومي في الأردن، دون التطرق بالتفصيل إلى أثره على المجتمع المحلي.

يتضح من خلال هذه المراجعة أن هناك فجوة بحثية واضحة تتمثل في ضعف الدراسات التي تتناول التحول الرقمي من منظور تمكين المجتمعات المحلية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته عبر توظيف الإطارين النظري والتطبيقي في تحليل الحالة الأردنية.

5 - الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم التحول الرقمي

يشير التحول الرقمي إلى عملية شاملة تتضمن إدخال التقنيات الرقمية الحديثة في مختلف القطاعات، بما يؤدي إلى تحسين الكفاءة، وتعزيز الشفافية، وتسهيل الخدمات. إلا أن المفهوم في السياق التنموي يتجاوز الجانب الإداري ليشمل التحوّل في الثقافة التنظيمية والاجتماعية نحو اعتماد التفكير الرقمي كمنهج حياة.يعرّفه OECD بأنه "التحول العميق الذي تُحدثه التكنولوجيا الرقمية في الطريقة التي تُدار بها المؤسسات والاقتصادات والمجتمعات."وبذلك، لا يُقاس التحول الرقمي فقط بعدد المنصات الإلكترونية أو التطبيقات، بل بمدى اندماجها في النظام الاجتماعي والاقتصادي وتأثيرها في سلوك الأفراد والمؤسسات.

ثانيًا: مفهوم التمكين المجتمعي

التمكين في جوهره هو عملية تهدف إلى منح الأفراد والمجتمعات القدرة على اتخاذ القرار والتحكم في مواردهم لتحقيق التغيير الإيجابي.أما التمكين الرقمي، فهو توظيف الأدوات التكنولوجية لتعزيز هذه القدرات، من خلال الوصول إلى المعلومات، وتبادل الخبرات، والمشاركة في صنع القرار. يرى الباحث Zimmerman (2000)أن التمكين المجتمعي يتحقق عندما يمتلك الأفراد السيطرة على بيئتهم الاجتماعية عبر المعرفة والمشاركة الفاعلة. وفي السياق الرقمي، يتحقق ذلك عندما يصبح المواطن قادرًا على استخدام التكنولوجيا في خدمة مصالحه ومجتمعه المحلي.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

ثالثًا: العلاقة بين التحول الرقمي والتمكين المجتمعي

العلاقة بين التحول الرقمي والتمكين المجتمعي هي علاقة تكاملية. فالتحول الرقمي يُعدّ وسيلة لتعزيز المشاركة والشفافية، في حين يمثل التمكين المجتمعي شرطًا لنجاح الرقمنة. كلما زاد وعي الأفراد بالتقنيات الرقمية وقدرتهم على استخدامها، زادت فعالية المشاريع الرقمية في تحقيق التنمية، والعكس صحيح.في هذا الإطار، يُمكن القول إن التحول الرقمي هو البنية التحتية للتمكين، بينما يشكل التمكين الهدف النهائي للتحول الرقمي في المجتمعات المعاصرة.

الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي في السياق الأردني

تسعى المملكة الأردنية الهاشمية منذ مطلع الألفية الثالثة إلى ترسيخ مفهوم التحول الرقمي كجزء أساسي من استراتيجيتها الوطنية للتنمية. وقد جاء ذلك انسجامًا مع التوجهات العالمية التي ترى في الرقمنة وسيلة لتعزيز الكفاءة المؤسسية وتحقيق التنمية المستدامة. شهد الأردن منذ عام 2003 سلسلة من المبادرات الحكومية مثل "بوابة الحكومة الإلكترونية" و"برنامج التحول إلى الخدمات الرقمية" و"خطة الاقتصاد الرقمي الوطني"، إلى جانب تأسيس وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة عام 2019، لتكون الجهة المسؤولة عن قيادة هذا التحول.

يمتاز الإطار الأردني للتحول الرقمي بأنه يقوم على ثلاثة أبعاد رئيسة:

1. البعد التقني :تطوير البنية التحتية للاتصالات والإنترنت، وتوسيع شبكات الألياف الضوئية، وتعميم خدمات الدفع الإلكتروني.
2. البعد المؤسسي :تعزيز الحوكمة الإلكترونية وإعادة هيكلة الخدمات العامة بما يضمن الشفافية والكفاءة.
3. البعد المجتمعي :بناء القدرات الرقمية للمواطنين، وتوسيع المشاركة في الاقتصاد الرقمي والتعليم الإلكتروني وريادة الأعمال.

إن الجمع بين هذه الأبعاد الثلاثة هو ما يجعل من التحول الرقمي مشروعًا وطنيًا شاملاً لا يقتصر على المؤسسات بل يمتد إلى المجتمع بأسره.

التحول الرقمي كأداة للتمكين المجتمعي

يُعد التحول الرقمي من منظور التنمية المجتمعية وسيلة لخلق بيئة أكثر عدالة وشمولًا، إذ يُمكّن الأفراد من الوصول إلى الخدمات والمعلومات والفرص الاقتصادية والتعليمية. في السياق الأردني، يمكن ملاحظة الأثر التمكيني للتحول الرقمي في عدد من المجالات:

- الخدمات الحكومية الإلكترونية :أتاحت منصة "سند" و"خدماتي" للمواطنين إمكانية إنجاز معاملاتهم دون الحاجة إلى مراجعة المؤسسات، مما عزز من مفهوم العدالة في الوصول إلى الخدمات.
- التعليم الرقمي :ساهمت منصة "درسك" خلال جائحة كورونا في ضمان استمرارية التعليم، وأصبحت نموذجًا للتكيف المجتمعي مع التحول الرقمي.
- الريادة الرقمية :انتشار الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا (EdTechوFinTech) ساهم في خلق فرص عمل جديدة للشباب ودعم الاقتصاد المحلي.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

- المشاركة المجتمعية :استخدام وسائل التواصل والمنصات الرقمية أصبح وسيلة لزيادة الوعي المجتمعي والمساءلة والمشاركة في صنع القرار المحلي.

إلا أن هذا التمكين ما يزال نسبيًا، ويواجه تحديات مرتبطة بعدم تكافؤ الموارد والبنية التحتية وضعف الثقافة الرقمية في بعض الفئات.

العوامل المؤثرة في نجاح التحول الرقمي المحلي

يمكن تصنيف العوامل المؤثرة في نجاح التحول الرقمي وتمكين المجتمعات الأردنية إلى أربعة مستويات مترابطة:

1. المستوى المؤسسي

يتمثل في مدى كفاءة المؤسسات الحكومية في إدارة التحول الرقمي، من حيث وضوح السياسات، والحوكمة، والتنسيق بين الجهات.وقد أظهرت دراسات وزارة الاقتصاد الرقمي (2023) أن التحدي الرئيس يكمن في ضعف التنسيق الأفقي بين الوزارات، ما يؤدي إلى تكرار المشاريع وتشتت الجهود.

2. المستوى البشري

يتعلق هذا المستوى بمدى توفر الكفاءات الرقمية لدى الأفراد والمؤسسات. فبينما تُظهر المدن الكبرى مستوى عالٍ من المهارات الرقمية، لا تزال الفجوة واضحة في المناطق الريفية. تؤكد البيانات أن نسبة العاملين في الاقتصاد الرقمي لا تتجاوز8% من إجمالي القوى العاملة، وهو ما يعكس الحاجة إلى برامج تدريبية موسعة.

3. المستوى التقني

يُقاس من خلال جاهزية البنية التحتية الرقمية، وسرعة الإنترنت، و انتشار الأجهزة الذكية. يشير تقرير البنك الدولي (2024) إلى أن الأردن يُعد من الدول المتوسطة في مؤشر الجاهزية الرقمية، إذ بلغت سرعة الإنترنت الثابتة 110 ميغابت/ثانية، إلا أن التغطية الريفية ما تزال دون المستوى المطلوب.

4. المستوى الثقافي والاجتماعي

يتعلق بمدى تقبّل المجتمع للتغيير الرقمي، والثقة في استخدام التكنولوجيا. فالثقافة الرقمية ليست فقط مهارة تقنية، بل وعي اجتماعي يرتبط بالأمان المعلوماتي والمسؤولية الرقمية والخصوصية.تشير بعض الدراسات إلى أن الخوف من الاختراق وضعف الثقة في المنصات الرسمية يقللان من نسبة الاعتماد على الخدمات الرقمية.

التحديات التي تواجه التحول الرقمي في المجتمعات المحلية

1. الفجوة الرقمية الجغرافية :حيث تتركز الاستثمارات التقنية في العاصمة والمدن الكبرى، مما يخلق فجوة في الفرص بين المناطق.
2. ضعف البنية التحتية في القرى والبوادي :ما يحد من قدرة السكان على الوصول إلى الإنترنت وخدمات الدفع الإلكتروني.
3. نقص المهارات الرقمية :خاصة بين الفئات الأكبر سنًا والنساء في المناطق الريفية.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

4. محدودية التمويل المحلي :مما يعوق البلديات والمؤسسات الأهلية عن تبنّي مشاريع رقمية.
5. غياب التكامل بين السياسات الحكومية والمحلية :فمعظم المبادرات تُدار من المركز دون إشراك حقيقي للمجتمعات المحلية في تصميمها وتنفيذها.
6. ضعف الوعي بأمن المعلومات :وهو ما يحد من الثقة في استخدام المنصات والخدمات الرقمية.

الفرص المتاحة لتعزيز التمكين الرقمي في الأردن

رغم التحديات السابقة، تُظهر التجربة الأردنية فرصًا واعدة لتعزيز التحول الرقمي على المستوى المحلي، من أبرزها:

1. انتشار التعليم الجامعي والمهني التقني، الذي يشكل قاعدة بشرية قادرة على قيادة التغيير.
2. وجود قطاع خاص نشط في الابتكار الرقمي، خاصة في مجالات الخدمات المالية الإلكترونية.
3. الدعم الدولي والإقليمي، حيث تموّل جهات كالبنك الدولي والاتحاد الأوروبي برامج التحول الرقمي المجتمعي.
4. نمو الوعي الاجتماعي بأهمية الرقمنة، خصوصًا بعد تجربة جائحة كورونا التي سرّعت الاعتماد على التكنولوجيا في التعليم والعمل.
5. توجه الدولة نحو اللامركزية، وهو ما يفتح المجال لتوسيع نطاق المشاريع الرقمية على مستوى المحافظات.

6 - تحليل السياسات الوطنية للتحول الرقمي في الأردن

اعتمد الأردن خلال العقد الأخير مجموعة من السياسات الوطنية التي تستهدف تحقيق تحول رقمي شامل على المستويين المؤسسي والمجتمعي. ومن أبرز هذه السياسات:

1. الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي (2020–2025)

تشكل هذه الاستراتيجية الإطار العام للتحول الرقمي في المملكة، وتهدف إلى "تمكين المواطنين من الوصول إلى الخدمات الإلكترونية بسهولة، وتعزيز الاقتصاد الرقمي الوطني القائم على الابتكار والمعرفة".

تتضمن الاستراتيجية خمسة محاور رئيسة:

- تطوير البنية التحتية الرقمية.
- تعزيز الأمن السيبراني.
- التحول نحو الحكومة الذكية.
- دعم الريادة الرقمية والابتكار.
- بناء القدرات الرقمية للمواطنين.

ورغم أن التنفيذ الفعلي لهذه المحاور شهد تقدّمًا ملحوظًا، فإن الجانب المجتمعي في الاستراتيجية ظلّ الأقل وضوحًا، إذ تركز الجهود غالبًا على المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، دون إشراك حقيقي للمجتمعات المحلية في تصميم البرامج.

2. برنامج التحول إلى الحكومة الإلكترونية

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

بدأ هذا البرنامج منذ عام 2003 وكان يهدف إلى رقمنة الخدمات الحكومية بنسبة 70% بحلول عام 2025.وقد أسهم في تحسين الشفافية وسرعة الإجراءات، لكنه بقي محدود الأثر على المجتمعات الريفية بسبب ضعف الوعي بالخدمات الرقمية وضعف شبكات الاتصال في بعض المحافظات.

3. الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والابتكار (2021–2025)

تُعد هذه السياسة مكمّلة للتحول الرقمي، حيث تهدف إلى تمكين الشباب والمشروعات الصغيرة من خلال التكنولوجيا.وتمثل مبادرات مثل منصة "StartupsJo" وبرنامج الابتكار المجتمعي نماذج إيجابية لدمج الرقمنة في التنمية الاقتصادية المحلية.

4. السياسة الوطنية للأمن السيبراني (2022)

تعتبر هذه السياسة خطوة مهمة لبناء الثقة في البيئة الرقمية. إذ أدركت الحكومة أن تعزيز الأمان المعلوماتي شرط أساسي لزيادة الاعتماد المجتمعي على الخدمات الإلكترونية. ومع ذلك، فإن الوعي المجتمعي بالمخاطر السيبرانية لا يزال محدودًا، ما يستدعي جهودًا تربوية وتثقيفية مستمرة.

المؤشرات المجتمعية للتحول الرقمي

من خلال تحليل تقارير وطنية ودولية (وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، البنك الدولي، والـ UNDP)، يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات التي تعكس الوضع الحالي للتحول الرقمي في الأردن:

المؤشر	القيمة التقريبية	التفسير التحليلي
نسبة انتشار الإنترنت (2024)	91%	تغطية واسعة في المدن، ولكن محدودية في القرى والمناطق الطرفية.
نسبة السكان المستخدمين للخدمات الإلكترونية الحكومية	54%	تعكس تقدّمًا في العاصمة وضعفًا في المحافظات.
نسبة التعليم الإلكتروني في المدارس والجامعات	65%	تحسن بعد جائحة كورونا، لكنه غير متكافئ جغرافيًا.
نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد حلولًا رقمية	38%	تدل على نمو رقمنة الأعمال، لكنها ما تزال في بداياتها.
مستوى الثقة في الخدمات الرقمية الحكومية	متوسط	يتأثر بتجارب المستخدمين وجودة الخدمات.

تُظهر هذه المؤشرات أن الأردن يسير في اتجاهٍ إيجابي نحو التحول الرقمي، إلا أن العدالة الرقمية ما تزال تمثل التحدي الأبرز أمام تحقيق التمكين المجتمعي المتوازن.

التحليل المجتمعي: العلاقة بين التحول الرقمي والتمكين المحلي

من خلال المقاربة التحليلية، يمكن تحديد طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي وتمكين المجتمعات المحلية على النحو الآتي:

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

1 . البعد الاقتصادي

يُسهم التحول الرقمي في دعم الاقتصاد المحلي من خلال تسهيل إنشاء المشاريع الصغيرة عبر المنصات الرقمية، وتمكين رواد الأعمال من الوصول إلى الأسواق الإلكترونية. إلا أن ضعف التمويل الرقمي في بعض المناطق يحدّ من قدرة رواد الأعمال المحليين على الاستفادة الكاملة من هذه الفرص.

2 .البعد الاجتماعي

التكنولوجيا الرقمية ساعدت في تعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية، خصوصًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت منصات للنقاش والمساءلة العامة. غير أن هذا الوعي لم يتحول دائمًا إلى ممارسة مؤسسية منظمة داخل المجتمعات المحلية، وهو ما يتطلب برامج تدريب على القيادة الرقمية المجتمعية.

3 . البعد الثقافي والمعرفي

التحول الرقمي يُعيد تشكيل الثقافة المجتمعية عبر نشر قيم المعرفة والانفتاح والتفاعل. لكن، في المقابل، يثير تحديات تتعلق بالهوية والخصوصية والاعتماد المفرط على المنصات التجارية الكبرى، ما يستلزم سياسات وطنية تحافظ على التوازن بين الانفتاح الرقمي والحفاظ على الخصوصية الثقافية.

7 - نتائج التحليل الميداني النظري

اعتمادًا على تحليل الوثائق والتقارير الوطنية والمراجع العلمية، يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي:

1. التحول الرقمي في الأردن يسير بخطى متقدمة على المستوى المؤسسي، لكنه لم يتحول بعد إلى ثقافة مجتمعية راسخة.
2. المجتمعات المحلية التي تتو افر فيها بنية تحتية رقمية قوية تشهد ارتفاعًا في معدلات التمكين الاقتصادي والاجتماعي.
3. ضعف الثقافة الرقمية يشكل العقبة الكبرى أمام التمكين، أكثر من ضعف الموارد التقنية نفسها.
4. التمكين الرقمي الحقيقي يتطلب تكامل السياسات المركزية مع المبادرات المحلية بحيث يُعاد تعريف التحول الرقمي من منظور المواطن لا المؤسسة.
5. البرامج الحكومية التي تركز على التعليم والتدريب الرقمي تُظهر أثرًا مباشرًا في تقليص الفجوة الرقمية ورفع الوعي المجتمعي.
6. القطاع الخاص يُعدّ شريكًا محوريًا في نشر ثقافة الرقمنة، خاصة عبر منصات الخدمات المصرفية والتجارة الإلكترونية.
7. ما تزال مشاركة البلديات والمجتمع المدني في مشاريع التحول الرقمي محدودة، ما يقلل من الطابع التشاركي للتحول المجتمعي.

التحليل المقارن

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

عند مقارنة التجربة الأردنية ببعض الدول العربية المجاورة مثل الإمارات والسعودية ومصر، يمكن ملاحظة ما يلي:

- الأردن يتميز بالتركيز على البعد الإنساني في التحول الرقمي، أي ربط التكنولوجيا بالتنمية الاجتماعية والتعليمية أكثر من الجانب الاقتصادي البحت.
- الإمارات والسعودية تتفوقان في البنية التحتية والتكامل الحكومي، لكنهما تختلفان في نمط إشراك المجتمع المحلي.
- مصر والأردن يتشابهان في التحديات المرتبطة باللامركزية الإدارية والموارد، مما يجعل تجربتيهما أكثر قربًا في مؤشرات التمكين المحلي.

المناقشة العامة

تُظهر نتائج الدراسة أن التحول الرقمي في الأردن يمثّل مشروعًا وطنيًا واعدًا، لكنه لا يزال في مرحلة "الانتقال من التحول المؤسسي إلى التمكين المجتمعي". أي أن التركيز ما زال منصبًا على تطوير الأنظمة والخدمات، أكثر من تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية من الاستفادة منها بصورة عادلة وشاملة.

ومن خلال تحليل البيانات والمؤشرات، يمكن القول إن التحول الرقمي الأردني يسير في مسار تصاعدي على مستوى التخطيط والتنفيذ المؤسسي، لكنه غير متوازن على مستوى الأثر الاجتماعي والمناطقي. فبينما تستفيد المدن الكبرى من مشاريع البنية التحتية الرقمية والتعليم الإلكتروني وريادة الأعمال التقنية، تبقى المحافظات الأقل حظًا بحاجة إلى استراتيجيات موجهة تركز على التمكين المحلي.

كما كشفت الدراسة أن العائق الأكبر ليس في توفر التكنولوجيا نفسها، بل في الثقافة الرقمية والقدرة على التكيّف المجتمعي معها .إذ لا يمكن تحقيق التحول الرقمي الحقيقي إلا عندما يتحول إلى "ثقافة ممارسة يومية" تتجذر في وعي الأفراد والمؤسسات المحلية.

كذلك، فإن التحول الرقمي بدون تمكين مؤسسي للمجتمعات المحلية قد يؤدي إلى تعميق الفجوات الاجتماعية بدلًا من تقليصها، لأن التكنولوجيا حين تُدار من المركز فقط، تفقد جزءًا من معناها الإنساني التنموي.

تحليل العلاقة بين التحول الرقمي والتمكين المجتمعي

يمكن تلخيص العلاقة الجدلية بين التحول الرقمي والتمكين المجتمعي في الأردن من خلال أربعة محاور مترابطة:

1. التحول الرقمي كوسيلة للتمكين:التكنولوجيا هنا تُعد أداة لزيادة فرص المشاركة والوصول إلى المعرفة والخدمات.فكلما زادت قدرة الأفراد على استخدام التكنولوجيا، زادت قدرتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة والمشاركة في بناء مجتمعهم.
2. التحول الرقمي كرافعة اقتصادية:يتيح المجال أمام الاقتصاد المحلي للنمو عبر التجارة الإلكترونية والعمل الحرّ، وفتح آفاق جديدة أمام فئات كانت مستبعدة من السوق التقليدية.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

3. التحول الرقمي كمنصة للمواطنة الفاعلة:إذ يمكّن المواطنين من التواصل مع المؤسسات الحكومية، ومتابعة الأداء العام، والمشاركة في النقاشات العامة من خلال المنصات الرقمية.
4. التحول الرقمي كعامل مهيكل للهوية المجتمعية:فالمجتمعات التي تنخرط في الفضاء الرقمي تتفاعل مع قيم جديدة من الشفافية والتعاون والمساءلة، وهو ما يعيد تشكيل الثقافة المدنية ويعززروح المواطنة المسؤولة.

8 - التوصيات التفصيلية

انطلاقًا من النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

أولًا: على المستوى الوطني

1. صياغة استراتيجية وطنية للتمكين الرقمي المجتمعي تُكمل الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، وتضع الإنسان والمجتمع المحلي في محور السياسات.
2. تعزيز اللامركزية الرقمية من خلال تمكين المحافظات والبلديات من إطلاق مبادرات رقمية خاصة بها بتمويل حكومي ودعم فني.
3. توسيع الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتطوير حلول تقنية تستجيب لاحتياجات كل منطقة.
4. تضمين مفاهيم الثقافة الرقمية وأمن المعلومات في المناهج التعليمية، لضمان بناء وعي رقمي مبكر ومستدام لدى الأجيال الجديدة.
5. إعادة تصميم الخدمات الحكومية الرقمية بناءً على تجربة المستخدم المحلي لضمان سهولة الاستخدام والعدالة في الوصول.

ثانيًا: على مستوى المجتمعات المحلية

1. إنشاء مراكز تمكين رقمي في المحافظات تقدم التدريب المجاني على المهارات الرقمية وريادة الأعمال الإلكترونية.
2. إطلاق برامج تدريبية للنساء والشباب في الريف والمناطق الطرفية لتمكينهم من دخول سوق العمل الرقمي.
3. تشجيع المجالس البلدية على استخدام التكنولوجيا في التواصل مع المواطنين وتفعيل آليات المشاركة الرقمية المحلية.
4. دعم الجمعيات الأهلية في تبنّي منصات رقمية لإدارة أنشطتها وخدماتها الاجتماعية.
5. إعداد دراسات تقييم دورية لقياس مدى تأثير الرقمنة على التنمية الاجتماعية في كل محافظة.

ثالثًا: على المستوى الأكاديمي والبحثي

1. تعزيز البحث العلمي في مجالات التحول الرقمي والتنمية المجتمعية، وربط نتائجه بالسياسات العامة.
2. إنشاء قواعد بيانات وطنية مفتوحة لدعم الدراسات المستقبلية حول الرقمنة والتمكين المحلي.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

3. تطوير برامج أكاديمية في الجامعات الأردنية تُعنى بالتنمية الرقمية المجتمعية وتخريج كوادر مؤهلة لقيادتها.

الخاتمة

تخلص الدراسة إلى أن التحول الرقمي في الأردن يُمثّل فرصة تاريخية لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين التكنولوجيا والتنمية .لقد أثبتت التجربة الأردنية أن الرقمنة ليست ترفًا إداريًا بل ضرورة وطنية تفرضها تحولات العصر، غير أن نجاحها يتوقف على مدى قدرتها على تحقيق العدالة الرقمية وتوسيع دائرة التمكين لتشمل جميع فئات المجتمع.

إن بناء مجتمع رقمي متماسك لا يتحقق بمجرد إطلاق المنصات والتطبيقات، بل يحتاج إلى بنية إنسانية معرفية قادرة على الإنتاج والاستخدام والنقد والمساءلة .فكل عملية رقمية دون وعي رقمي هي مجرد تحديث تقني، أما الوعي الرقمي فهو الذي يحوّل التحول إلى ثقافة، ويجعل من التكنولوجيا أداة للتحرر لا للتبعية.

تؤكد هذه الدراسة أن التحول الرقمي الحقيقي يبدأ من المجتمع المحلي؛ من المدرسة، والبلدية، والجمعية، والمبادرة المجتمعية الصغيرة التي تستخدم التقنية لخدمة الإنسان. فكل مشروع وطني للتحول الرقمي يجب أن يُقاس بمدى أثره على الإنسان قبل المنظومة، وبمدى تعزيز قدرته على المشاركة في بناء مستقبله.

وفي ضوء ذلك، تقترح الدراسة رؤية وطنية مستقبلية بعنوان "من التحول الرقمي إلى المجتمع المُمكَّن"، تقوم على مبدأ أن الرقمنة ليست هدفًا بحد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

9 - المراجع

المراجع العربية :(وفق أسلوب – APA الإصدار السادس)

- وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (2023)، تقرير التحول الرقمي في الأردن 2023 .عمّان: الحكومة الأردنية.
- المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا (2022)، التحول الرقمي والتنمية المستدامة في الأردن . عمّان: المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

المراجع الأجنبية:

- Castells, M. (2010). The Rise of the Network Society. Oxford: Blackwell.
- United Nations Development Programme. (2023). Digital Transformation and Local Development in the Arab States. UNDP Regional Report.
- OECD. (2022). Measuring Digital Transformation: A Roadmap for the Future. Paris: OECD Publishing.
- World Bank. (2024). Digital Jordan: Opportunities and Challenges in a Connected Economy. Washington, DC: World Bank.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

• Zimmerman, M. A. (2000). Empowerment theory: Psychological, organizational, and community levels of analysis. American Journal of Community Psychology, 23(5), 707–727.